مـــجـــلـــة دراســـات بيت الـــمـــقـــدس، 2023، 23(1): 67-86
DOI: 10.31456/beytulmakdis.1167601

البيئة الإستراتيجية الفلسطينية بين يدي معركة سيف القدس

هشام سليم المغاري*

ملخص: هدفت هذه الدراسة التعرف إلى طبيعة البيئة الإستراتيجية الفلسطينية بين يدي معركة "سيف القدس"، بين الاحتلال الصهيوني والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، في أيار/ مايو 2021. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة منهجين، هما: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، كما استعانت بمقاربة المصلحة الوطنية. وقد جاءت في ثلاثة محاور: عالج المحور الأول تعريف معركة سيف القدس، وأشار إلى خلفياتها وأهم أسبابها ونتائجها، فيما عالج المحور الثاني مفهوم البيئة الإستراتيجية ومركباتها وخصائصها، أما المحور الثالث فقد اهتم بدراسة وتحليل البيئة الإستراتيجية الفلسطينية في أبعادها المحلية الإقليمية والدولية. وقد خلصت الدراسة إلى إن معركة سيف القدس اندلعت لأسباب وطنية جامعة، وبمبادرة من المقاومة، وفي ظل وحدة الساحات الفلسطينية، خلافًا لما شهدته جولات العدوان الصهيوني السابقة على قطاع غزة. وفي الوقت ذاته، شاب البيئة الإستراتيجية الفلسطينية قدر كبير من المعطيات التي لم تكن لصالح القضية، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بل إنها كانت أقرب إلى المصلحة الصهيونية.

الكلمات المفتاحية: سيف القدس، فلسطين، قطاع غزة، المجتمع الدولي.

The Palestinian strategic Environment during the Battle of Saif al-Quds

ABSTRACT: *This study aimed to identify the nature of the Palestinian strategic environment within the course of the Battle of Saif-al-Quds between the Israeli occupation and the Palestinian residence in the Gaza Strip in May 2021. To achieve the study goal, the study used three approaches: 1-descriptive analytical, 2-national reconciliation, and 3- comparative approach. The study consists of three parts. The first part dealt with the definition of the Battle of Saif-al-Quds by referring to its background and its most important causes and effect. The second part dealt with the concept of the strategic environment, its fundamentals and characteristics. The third part dealt with the Palestinian strategic environment in its local, regional and international dimensions. The study concluded that the Battle of Saif al-Quds broke out for common national causes. It took place as an initiative by all Palestinian parties being united in one arena. This was in fact different from the previous rounds of Israeli aggression on the Gaza Strip. At the same time, the Palestinian strategic environment was marred by a significant number of issues that were not in favour of the Palestinian Case at the local, regional and international levels. Rather, this was closer to the Israeli interest.*

KEYWORDS: *Saif-al-Quds, Palestine, Gaza, International community.*

* أستاذ مساعد، الدراسات الأمنية والإستراتيجية، كلية العودة الجامعية، غزة/ فلسطين، hisham196410@gmail.com

مقدّمة

يواجه المخططون الاستراتيجيون والمكلفون بمتابعة شؤون الدول وأمنها القومي تعقيدات كبيرة خلال محاولتهم فهم الواقع الذي يحيط بهم، سواء في بُعده المحلي أم الإقليمي أم الدولي. ومع ذلك، لا يوجد أمامهم خيار إلا فهم الظروف المتشابكة والمعقدة، وبدون ذلك، فلن يتمكنوا من إدراك الماضي، وفهم الحاضر، وتوقع المستقبل، وإنجاز خططهم على الوجه الذي يضمن تحقيق الأمن القومي لبلادهم. إن الواقع الذي يشهده العالم اليوم مليء بالغموض والتعقيدات وتضارب المصالح؛ الأمر الذي أوجد حالة من عدم اليقين، خاصة في ظلّ القدرات الفائقة لبعض الدول، في المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والتقنية، وعدم احترامها للقانون؛ ما جعل منها مصدراً لتهديد محيطها القريب والبعيد، ودفع بالدول محدودة القوة لامتلاك ما أمكنها من قدرات مادية وبشرية، وبناء التحالفات، وعقد الاتفاقات التي تضمن أمنها أطول فترة ممكنة؛ الأمر الذي أدخل العالم كله في حالة من التناقض والاضطراب وانعدام الأمن. والواقع الفلسطيني ليس بعيداً عن هذه الحالة، فالأراضي الفلسطينية تقع تحت الاحتلال الصهيوني، بما يتمتع به من قوة عسكرية، وبما يمارسه من جرائم وتعدٍّ على حقوق الإنسان، وبما يركن إليه من دعم وإسناد دوليين. والمحيط العربي والإسلامي متفكك ومتناحر، حتى إن بعض دوله لا تجد حرجًا في التطبيع مع "إسرائيل" والتحالف معها، والمجاهرة في التخلي عن القضية الفلسطينية. والعالم بأسره يموج بالصراعات الباردة والخشنة، ويتجه نحو مزيد من الصراعات المباشرة وبالوكالة. ومن المفارقات أن الانقسام الفلسطيني لا زال على حاله، بل إنه أصبح واقعًا متجذراً تكيّف الفلسطينيون مع وجوده. وفي السياق ذاته، فقدت منظمة التحرير الفلسطينية دورها، ويتم تسخيرها لصالح حركة فتح، من خلال مجموعة من قياداتها المتنفذة. ولم يعد همّ السلطة الفلسطينية إلا القيام بواجباتها نحو الاحتلال وأمنه، وضمان مصالح فئة من قادتها. أما الفصائل الفلسطينية، فتعيش حالة من التراخي، وضعف الرؤية، والخشية من اتخاذ مواقف جادة في مواجهة هذا الواقع. وفي سياق ذلك كله، يعيش الفلسطينيون ظروفًا قاسية سببها حصار قطاع غزة، وتغوّل الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية. يحاول الباحث في هذه الدراسة التعرف إلى طبيعة البيئة الإستراتيجية الفلسطينية ومعالمها، التي سبقت العدوان الإسرائيلي في معركة سيف القدس ضد قطاع غزة (10–21 أيار/ مايو 2021). ولتحقيق هذا الهدف، استخدم الباحث منهجين، هما: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، فضلاً عن مقاربة المصلحة الوطنية.

المبحث الأول: معركة سيف القدس.. تعريفها، خلفياتها، وأسبابها المباشرة، وأهم نتائجها

قبل الحديث عن البيئة الإستراتيجية التي أحاطت بمعركة سيف القدس وسبقتها ومهدت لها، نتناول فيما يأتي –وبشكل مختصر– تعريف المعركة، وخلفياتها المباشرة، وأهم نتائجها:

أولا: تعريف معركة سيف القدس

معركة سيف القدس (10–21 أيار/ مايو 2021) هي المعركة الرابعة التي خاضها الاحتلال الإسرائيلي ضد قطاع غزة خلال ثلاثة عشر عامًا، منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير 2006. وهي المعركة الأولى التي بادرت إليها المقاومة الفلسطينية في غزة، وقد جاءت هذه المرة دفاعًا عن الحقّ الفلسطيني والقضايا الوطنية العامة، بعد أن كانت أهدافها ودوافعها في المعارك السابقة مرتبطة بالانتهاكات الإسرائيلية ضد قطاع غزة ومواطنيه. وهي شكل من أشكال الحروب غير المتناظرة بين الجيش الإسرائيلي الذي يحتلّ ترتيبًا متقدمًا من بين قائمة أقوى جيوش العالم ومنطقة "الشرق الأوسط"، وبين حركات التحرر الوطني الفلسطينية التي لا تمتلك إلا إرادتها، وإيمانها بعدالة قضيتها، والقليل من معدات القتال.[1]

ثانيا: خلفيات المعركة وأسبابها المباشرة

أصدرت محاكم الاحتلال أوامر إخلاء نحو (25) عائلة مقدسية من حيّ الشيخ جراح بالقدس المحتلة من منازلهم؛ بادعاء أن ملكيتها تعود لصالح إحدى الجمعيات الاستيطانية. وقد تصاعد شعور الفلسطينيين بالغضب بعد استلام العائلات إشعارات من المحكمة المركزية الإسرائيلية لتنفيذ القرار. فأضيف هذا الانتهاك إلى كثير من الانتهاكات الإسرائيلية ضد المقدسيين على مدى عقود سابقة. وقد بلغ الغضب الشعبي في القدس مداه في رمضان من العام نفسه (1442ه/ 2021م)، بعد أن سجلت الشرطة الإسرائيلية سلسلة من الانتهاكات بحقّ المقدسيين والمسجد الأقصى، مثل: استفزاز المصلين والتعدي عليهم، وقطع كوابل مكبرات الصوت في المسجد، ومحاولات إخلاء المصلين من باب العامود، ومنع إقامة الشعائر الدينية؛ الأمر الذي تسبب في صدامات عنيفة مع الشرطة امتدت لتشمل معظم مناطق القدس، والضفة الغربية والداخل المحتل عام 1948، فضلاً عن استنفار المقاومة في قطاع غزة.[2]

كما أصيب يوم 7 أيار/ مايو نحو 200 فلسطينيّ، غالبيتهم في ساحة المسجد الأقصى، عندما أعلن المستوطنون نيتهم تسيير مسيرة الأعلام السنوية في ذكرى احتلال شرقي القدس عام 1967، بمشاركة 30 ألف مستوطن؛ الأمر الذي أثار حفيظة المقاومة في غزة، واستدعى تدخلها وتحذيرها إسرائيل والمستوطنين بعدم الإقدام على هذه الخطوة، خاصة بعد أن وجه المقدسيون نداءاتهم يستنجدون بالمقاومة ويدعونها للتدخل.[3] وقد وجهت الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة في غزة تحذيرًا لإسرائيل في 10 أيار/ مايو 2021، بضرورة سحب قواتها من المسجد الأقصى، والإفراج عن عشرات المرابطين الذين اعتقلتهم من باحات المسجد، وأمهلت الاحتلال حتى الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه لتنفيذ ذلك. إلا إن

"إسرائيل" تجاهلت تلك التحذيرات، و لم تنفذ ما طالبت به المقاومة؛ الأمر الذي اضطرها لتنفيذ تهديداتها، فأطلقت عدداً من الصواريخ باتجاه القدس مباشرة، فكانت إيذانًا بإشعال فتيل معركة سيف القدس.[4]

ثالثا: نتائج معركة سيف القدس

سجلت المقاومة الفلسطينية خلال معركة سيف القدس عدداً من الإنجازات المهمة، سواء على الصعيد العسكري، أم من حيث إثبات قدراتها على الدفاع عن القضايا الوطنية الجامعة، والمبادأة، والتخطيط الأمني والعسكري، فضلاً عن قدرتها على إدارة العمل العسكري المشترك بين فصائل المقاومة. ويمكن تسجيل أهم الإنجازات في النقاط الآتية:[5]

أ. معركة سيف القدس هي المعركة الأولى التي تخوضها المقاومة الفلسطينية مع الاحتلال وفق دوافع وأسباب وطنية جامعة؛ كالقدس، والمسجد الأقصى، والتعدي على حقوق الإنسان الفلسطيني في بيت المقدس. وليست نتيجة للانتهاكات الإسرائيلية ضد قطاع غزة، في أبعادها الإنسانية أو الأمنية والعسكرية.

ب. معركة سيف القدس هي الحرب الأولى فلسطينيًا التي تُقرِّر المقاومة الفلسطينية فيها المبادرة إلى الحرب، وتحديد ساعة الصفر لانطلاقها. وهي الحرب الثانية عربيًا، بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

ت. قدّمت المقاومة في غزة نموذجًا قتاليًا محترفًا، وقدرة عالية على مواجهة العدوان الإسرائيلي والتعامل مع خطط الاحتلال، بما يحدّ من قدرته على إطالة أمد عدوانه ضدّ الفلسطينيين.

ث. استطاعت هذه المعركة توحيد الجبهات الفلسطينية كافة، القدس، والضفة الغربية، وغزة، والأراضي المحتلة عام 1948، وفلسطينيي الشتات، فضلاً عن كسب تعاطف الشعوب العربية والإسلامية، وكثير من الشعوب والجماهير الغربية في الولايات المتحدة وأوروبا.

ج. أثرت المعركة على مرتكزات بناء القوة العسكرية عند العدو، مثل: الشعب المسلح، والجيش العامل الصغير، والاحتياطي الكبير. كما أثرت على مرتكزات النظرية العسكرية، مثل: الردع، والحسم، والتفوق الاستخباري، والدفاع. وعلى الإستراتيجية العسكرية مثل: العمل الوقائي، والحدود الآمنة، ونقل المعركة إلى أرض العدو، وبالمجمل، فقد أثرت على هيبة الكيان وجيشه تأثيرًا بالغًا.[6]

المبحث الثاني: البيئة الإستراتيجية.. مفهومها، ومركباتها، وخصائصها

يساعدنا فهم طبيعة البيئة الإستراتيجية في استيعاب تعقيداتها والتعامل البنّاء معها، من خلال الوقوف على مركباتها، وفهم تداخلاتها وتفكيكها، وبناء التصورات المناسبة لجعلها جزءًا ننطلق منه لدراسة الواقع، والتنبؤ بالمستقبل، ورسم الخطط المناسبة لمواجهة المخاطر والتحديات.

1. مفهوم البيئة الإستراتيجية

البيئة الإستراتيجية لكيان سياسي ما هي المكونات التي تؤثر في الكيان من داخله وخارجه، وتتكون من ثلاثة مركبات أساسية، هي: البيئة المحلية، والبيئة الإقليمية، والبيئة الدولية. ولكل بيئة منها منظوماتها المتداخلة، التي تتسم بالدينامية، وتقع تحت تأثير عدد من اللاعبين.[7]

2. مكونات البيئة الإستراتيجية

تتكون البيئة الإستراتيجية للكيانات السياسية من ثلاثة مركبات أساسية، هي: البيئة المحلية، والبيئة الإقليمية، والبيئة الدولية، وذلك على النحو الآتي:[8]

أ. **البيئة المحلية:** تتكون البيئة المحلية من المنظومات المادية والبشرية الداخلية التي تحدد هوية الدولة، والطريقة أو الكيفية التي يمكن أن تختارها للعمل. وتضم البيئة المحلية: المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والشركات، والمؤسسات، والجمعيات، وكل ما يمكن تصنيفه ضمن الفاعلين وجماعات الضغط والمصالح في الدولة.

ب. **البيئة الدولية:** هي ذلك الجزء من البيئة الإستراتيجية الذي يقع خارج البيئة المحلية والإقليمية الخاصة بالدولة، وهو المكان الذي تتفاعل فيه الدول وجميع مكوناتها مع بقية العالم، وفق نظام دولي ينظم العلاقة بين الدول، والمنظمات الدولية، والشركات عابرة القارات، والأطراف الفاعلة غير الحكومية، وعلاقات القوة فيما بينها.

ت. **البيئة الإقليمية:** يرى بعض الباحثين أن الإقليم يجب أن يضم ثلاث دول على الأقل، بحيث تكون بينها شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويميّز دارسو النظم الإقليمية بين دول القلب أو المركز، ودول الأطراف، ودول الهامش.[9] وفي ضوء مفهوم البيئة الدولية، ومفهوم الإقليم، حسب ما ورد أعلاه، يمكن للباحث تعريف البيئة الإقليمية بأنها ذلك الجزء من البيئة الإستراتيجية الذي يقع خارج البيئة المحلية للدولة، ويكون ضمن محيطها الجغرافي، وتتفاعل فيه دول الإقليم والمنظمات الإقليمية التي تقع في نطاقه بعضها مع بعض. وفي هذا السياق، توصف البيئة الدولية المستقرة، بشكل عام، بأنها بيئة خالية من الحروب، ولا يخرج مستوى العنف فيها عن الحد الأدنى، ويتم فيها اللجوء إلى التسوية السلمية لحل معظم الخلافات. أما البيئة الدولية غير المستقرة، فهي عرضة لأحداث عنف كبرى، وتعيش تحت تهديد القوي المهيمنة، وتشكّل خطرًا على أمن الدول. وينعكس الاستقرار في البيئة الدولية في صورة توزيع عادل ومتوازن لعناصر القوة.[10]

3. خصائص البيئة الإستراتيجية

توصف البيئة الإستراتيجية بأربع صفات رئيسة، هي: التقلب، والتوجس، والتعقيد، والغموض، وذلك على النحو الآتي:[11]

أ. **التقلّب**: حيث تمر البيئة الاستراتيجية بكثير من الأحداث المتشابكة، وتتعرض لأفعال وردود أفعال متباينة وسريعة التغير؛ ما يجعلها فوضوية وغير مستقرة.

ب. **التوجّس**: تقوم العلاقة بين أطراف البيئة الإستراتيجية على مصالح متباينة، ويشوبها حالة من الشك في النوايا والمقاصد، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه، بغض النظر عن مصالح الأطراف الأخرى.

ت. **التعقيد**: تفاصيل البيئة الاستراتيجية كثيرة ومتداخلة بطريقة يصعب تفكيكها وفهم أجزائها، فضلاً عن كثرة الفاعلين المؤثرين فيها، وتباين مصالحهم، وأحيانًا تكون البيئة معقدة ومتداخلة إلى درجة يستحيل معها التوصل إلى فهم كامل أو حلول دائمة لها.

ث. **الغموض**: ينشأ عن تقلب البيئة الإستراتيجية وتعقيدها، وينعكس على تعدّد زوايا النظر إليها، واختلاف تفسيرها، ما يحدث حالة من عدم اليقين في مشهدها العام، وبالتالي، صعوبة اتخاذ القرارات بشأنها.

المبحث الثالث: البيئة الإستراتيجية الفلسطينية محليًّا، وإقليميًا، ودوليًا

تتشكل البيئة الإستراتيجية الفلسطينية، كغيرها، من ثلاث بيئات متداخلة ومتشابكة، هي: البيئة المحلية، والبيئة الإقليمية، والبيئة الدولية.[12]

1. البيئة الفلسطينية المحلية

تتوزع البيئة الفلسطينية المحلية على جوانب عدة، مثل: الفصائل، والسلطة، ومنظمة التحرير، والمجتمع المدني، حيث تتفاعل هذه المكونات بطريقة معقدة بسبب كثرة الفاعلين وتباين برامجهم ومصالحهم وارتباطاتهم الداخلية والخارجية، فضلاً عن الانقسام والحصار اللذين يلقيان بظلالهما على المشهد الفلسطيني.

أ. **الفصائل الفلسطينية**: تتكون الخارطة الفصائلية الفلسطينية من 16 فصيلاً، 11 منها تنتمي إلى منظمة التحرير الفلسطينية، في مقدمتهم حركة فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وخمسة أخرى خارج المنظمة، تتصدرها حركتا حماس والجهاد الإسلامي.[13] فضلاً عن أن هناك عددًا من الفصائل التي نشأت في غزة، خلال الانتفاضة الثانية (2000) وبعدها، وتقيم علاقات مميزة مع حركة حماس، وتشاركها في مواجهة الاحتلال. ومن حيث الوزن الشعبي للفصائل، يمكن القول: إن حركتي فتح وحماس تمثلان القوى الأكثر وزنًا وتأثيرًا في الشارع الفلسطيني، يتبعهما حركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مع وجود تباين ملحوظ لصالح حركتي فتح وحماس. كما تتوزع الفصائل من حيث توجهاتها السياسية وبرامجها لتحرير فلسطين إلى فصائل تتبنى مشروع التسوية، وتقودها حركة فتح، يقابلها فصائل أخرى تتبنى مشروع المقاومة، وتقودها حركة حماس. ويعدّ هذا التباين في السياسات والبرامج من بين العوامل الرئيسة التي تذرعت بها حركة فتح بقيادة محمود عباس

للاستحواذ على منظمة التحرير الفلسطينية، والتحكم في كل ما يتصل بها، في الوقت الذي اضطرت فصائل المقاومة لإنشاء غرفة مشتركة في قطاع غزة، وهي هيئة جامعة تشترك الفصائل من خلالها في اتخاذ قرار الحرب والتهدئة، فضلاً عن التعاون في المجالات العسكرية والأمنية. وفي هذا السياق، تشهد حماس، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، وباقي فصائل المقاومة قدراً كبيراً من التماسك التنظيمي، الذي يفضي إلى التعاون المشترك، واستثمار كافة المقدرات المادية والبشرية لصالح مشروع المقاومة والقضية الفلسطينية، وهو ما دلّ عليه التصدي للاحتلال في أربع جولات شاملة من العدوان على غزة، خاصة الجولة الأخيرة في أيار/ مايو 2021. بالمقابل، شهدت حركة فتح انقساماً داخلياً، ظهرت معالمه بشكل أكثر وضوحاً في مرحلة الاستعداد للانتخابات التشريعية التي قرر عباس تأجيلها قبل اندلاع المعركة بأسابيع قليلة، وهو ما أظهر انقسام الحركة إلى ثلاثة أجنحة متعارضة (جناح محمود عباس، وجناح محمد دحلان، وجناح مروان البرغوثي وناصر القدوة). وقد ترتّب على ذلك مزيد من الضعف لأصحاب خيار التسوية، واستقواء بالاحتلال وداعميه، على حساب الثوابت الفلسطينية، والمصالح الوطنية العليا.[14] كما يُتوقع غياب عباس عن المشهد الفلسطيني في أية لحظة، سواء بموته أو بفقده الأهلية، وهذا ما سيزيد من فرص الانشقاقات داخل حركة فتح، وتعميق حالة الاستقطاب والفوضى وغياب الشرعيات؛ الأمر الذي سينعكس على تصاعد الصدام الداخلي من ناحية، والتصادم مع الاحتلال في الضفة الغربية من ناحية أخرى. وفي سياق موازٍ، نجحت حركة حماس في تحقيق إزاحات في مواقف بعض الفصائل نحو مشروع المقاومة، وضرورة إصلاح البيت الفلسطيني، إلا إن السلطة وحركة فتح تعيقان ذلك. وفي الوقت ذاته، تتفق معظم الفصائل، باستثناء فتح والفصائل التي تدور في فلكها، على رفض سلوك السلطة الفلسطينية، خاصة ما يتعلق بالتنسيق الأمني، وتأجيل الانتخابات.[15]

ب. **السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير:** تمرّ السلطة الفلسطينية بحالة ضعف شديد، بسبب انتشار الفساد والمحسوبية، وغياب الشفافية، وعجز الموازنات، واعتمادها شبه الكامل على المساعدات الخارجية، وما تحصل عليه من أموال المقاصة التي يجنيها الاحتلال الإسرائيلي من الفلسطينيين بدلاً منها. فضلاً عن تراجع ثقة الجمهور الفلسطيني بها، وفوق ذلك كله خذلان الاحتلال في كل المجالات. ومع ذلك، فلا زالت السلطة متمسكة بخيار السلام والتقارب مع الاحتلال رغم تلاشي كل الفرص التي يمكن أن تحقق للفلسطينيين الحد الأدنى من مطالبهم. وقد أدرك الاحتلال أن الهدوء النسبي الذي شهدته مناطق الضفة الغربية قبيل عدوان 2021 لم يكن ظاهرة طبيعية، إنما هو هدوء مضلّل، نابع من وجود الجيش الإسرائيلي والشاباك، والتعاون الذي تبديه السلطة، ولم يكن استمراره مضموناً. كما أن غياب السلطة، أو إحجامها عن أداء دورها من شأنه أن يفجر الأوضاع، ويوجِد حالة من الإرباك

وعدم اليقين. وفي الوقت ذاته، اعتقد خبراء الاحتلال أن السلطة كانت تشهد حالة مستمرة من الضعف، الذي من شأنه أن يؤدي إلى تفككها في أية لحظة.[16] ومع ذلك، فلا زال الاحتلال حريصًا على بقاء السلطة، لتقوم بدورها الوظيفي في تحقيق أمنه، عبر التنسيق الأمني الذي يلزم السلطة ملاحقة أنشطة المقاومة ورجالها.

ت. **المصالحة وإنهاء الانقسام:** مضى على الانقسام نحو 15 عامًا (يونيو/ حزيران 2007)، ولا زال الوضع على حاله، دون أية انفراجه نحو المصالحة. حتى إن الفصائل الفلسطينية، والوسطاء، والأطراف ذوي العلاقة محليًا وخارجيًا استمرأوا هذا الواقع، وتكيفوا معه، ولم يعد هناك جهد حقيقي لإنهاء هذه الحالة. ولا زالت آثار الانقسام واضحة للعيان، حيث وجود حكومتين برأسين، واحدة في الضفة الغربية تحظى بالاعتراف الدولي، وتتحكم بقضايا الحكومة كافة، خاصة الأموال والتمثيل الدولي، وأخرى في غزة، تدير الشأن العام تحت حصار مشدّد، تسبب في حالة غير مسبوقة من الفقر، والبطالة، وضعف الأمل.[17] ولا زال الانقسام عائقًا أمام توجه الفلسطينيين نحو قضاياهم الكبرى، كالقدس، والاستيطان، والأسرى؛ الأمر الذي يعطي إسرائيل فرصًا إضافية لمزيد من التهويد، وفرض وقائع جديدة، فضلًا عن منح بعض الدول العربية ذريعةً للتطبيع مع إسرائيل؛ مما يزيد مشهد الصراع تعقيدًا. كما يواجه الوسطاء المحليون والخارجيون عقبات كبيرة أمام إنهاء الانقسام، ويصطدمون بتباينات حادة في وجهات نظر الفصيلين الكبيرين (فتح، وحماس)، نحو "إصلاح البيت الفلسطيني"، الذي أصبح محور الاشتباك الأساسي بينهما، وفي هذا السياق، تقف الشخصيات التي توصف بالمستقلة عاجزة عن فعل شيء، في حين تنقسم الفصائل الفلسطينية في رؤيتها لإنهاء الانقسام وإصلاح البيت الفلسطيني إلى:[18]

- الفصائل التي تقودها حركة فتح: وهي ترفض، في جوهر مواقفها، أي مسار يفضي إلى تغيير الوضع الراهن، أو يمس بالامتيازات التي تحتكرها حركة فتح على صعيد التمثيل والشرعية.
- الفصائل التي تقودها حركة حماس: وهي تتبنى مسار الإصلاح الشامل لمنظمة التحرير، وتصرّ على بعض المواقف التي ترفضها حركة فتح.

ث. **الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عامي 1948 و 1967:** لا زال قطاع غزة مشغولًا بأزماته الإنسانية، التي فرضها الحصار (الفقر، والبطالة، والحرمان من التنقل، ...). فقد بلغت نسبة الواردات إلى غزة ما بين 25–50% من حاجات سكانه، فضلاً عن أن أكثر من نصف المنشآت الصناعية لا زالت مغلقة منذ العدوان الإسرائيلي على غزة 2009/2008، وهي التي كانت تشغّل نحو 150 ألف عامل قبل تشديد الحصار في تموز/ يوليو 2007.[19] كما إن قطاع غزة لا زال يعاني أزمة سكن متفاقمة، في ظل ازدياد الكثافة السكانية، وانخفاض عدد المساكن، حيث تبلغ الحاجة السنوية من المساكن لمقابلة الزيادة

السكانية الطبيعية حوالي 14 ألف وحدة سكنية. وزادت نسبتا الفقر والبطالة لتصلا إلى 53%، و52% على التوالي.[20] فضلاً عن أن جولات العدوان الإسرائيلي على غزة خلّفت أزمات إنسانية صعبة، يأتي في مقدمتها: الأعداد الكبيرة من الشهداء والجرحى، الذين أثّر غيابهم عن أسرهم في بروز ظواهر اجتماعية ونفسية واقتصادية صعبة، وكذلك البيوت المهدمة التي لا زالت تنتظر إعادة الإعمار، فضلاً عن أعداد كبيرة من التجار الذين فقدوا منشآتهم وأموالهم بفعل العدوان الإسرائيلي المتكرر. وفي السياق ذاته، فإن الوضع في الضفة الغربية ليس أقلّ سوءًا منه في قطاع غزة، فلا زالت الضفة غارقة في أزماتها (التغول الإسرائيلي، والاستيطان، ومئات الحواجز، وارتدادات التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال،...)، حيث تشير البيانات إلى أن عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس بلغت 151 مستوطنة، لا تشمل البؤر الاستيطانية، يسكنها نحو 713 ألفًا من المستوطنين.[21] فضلاً عن ذلك، فإن طول الطرق الالتفافية التي تخدم المستوطنات بلغ نحو 946 كم، ومساحتها 122 كم^2، بالإضافة إلى المناطق المحاذية للطرق الالتفافية التي يمنع على الفلسطينيين استخدامها، والتي يبلغ متوسط عرضها 75 مترًا من كل اتجاه.[22]

أما الفلسطينيون المقيمون في أراضيهم المحتلة عام 1948، فقد مارسوا دورهم في مقاومة الاحتلال منذ البداية، وكانوا عصيّين على التهويد، وتمسكوا بهويتهم الوطنية الفلسطينية على الدوام. وقد شاركوا إخوانهم في الضفة الغربية وقطاع غزة في جولات متعددة ضد الاحتلال الإسرائيلي، كان أبرزها: هبة النفق في 25 أيلول/ سبتمبر 1996، التي استمرت نحو ستة أشهر، و"هبة أكتوبر" عام 2000، التي سقط فيها 13 شهيدًا، وكانت بمثابة شرارة للانتفاضة الفلسطينية الثانية. فضلاً عن معركة "البوابات الإلكترونية" في 14 تموز/ يوليو 2017، التي استمرت نحو 14 يومًا، وأرغمت الاحتلال على إزالة البوابات الإلكترونية عن بوابات الأقصى. وفي مطلع أيار/ مايو 2021، قبل اندلاع معركة سيف القدس بأسابيع قليلة، بدأ الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948، "هبة الكرامة" التي واجهوا فيها العدوان الإسرائيلي على المسجد الأقصى وحي الشيخ جراح بالقدس.[23]

تحليل البيئة المحلية

شمل الحديث عن البيئة المحلية عرضًا موجزًا لأهم عوامل التأثير، مثل: الفصائل، والسلطة، والانقسام، والحصار، والاستيطان، والتنسيق الأمني. وقد تبين أن البيئة المحلية تعاني ظروفًا صعبة على المستويين الشعبي والرسمي. فالمستوى الرسمي يعيش حالة من التناقض، تمثلت في فريقين متناحرين، يتبنيان برنامجين متعارضين، هما برنامج المقاومة، وبرنامج الحلول السلمية، وقد اجتهد فريق المقاومة لتسخير طاقاته في الدفاع عن القضية والتضحية من أجلها، في حين جعل فريق التسوية همّه الدفاع عن مصالحه، وإرضاء الاحتلال بكل ثمن؛ الأمر الذي انعكس على المشهد الفلسطيني في جميع جوانبه؛ السياسية، والاقتصادية،

والاجتماعية، والأمنية، وأثر على الواقع الفلسطيني بشكل عام، وعلى المشروع الوطني الفلسطيني بشكل خاص. ويبدو أن المشهد الرسمي لا يوحي بوجود أمل نحو إعادة المصالحة وإنهاء الانقسام، أو إعادة إصلاح منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، سواء بسلوك طريق الانتخابات، أم طريق التوافق. وفي الوقت ذاته، فإن شعور فصائل المقاومة بأن الرئيس عباس غير جادّ في ترميم أوضاع البيت الفلسطيني سيدفعها إلى البحث عن حلول بديلة، قد يكون من بينها إنشاء هيئات فلسطينية جديدة، سواء بديلاً عن منظمة التحرير أم موازية لها، وهو ما بدأ فعلاً بعد أن تشكلت الغرفة المشتركة في غزة لتنسيق العمل العسكري بين فصائل المقاومة، ومن قبلها هيئة مسيرات العودة وكسر الحصار. وقد تشهد الفترات القادمة ظهور أجسام أخرى تسهم في إعادة رسم النظام السياسي الفلسطيني، بطريقة تمنع التحكم فيه من قبل أفراد أو فئات محدودة تحكمها مصالحها الذاتية، أو ارتباطاتها بالاحتلال. وقد ورد ما يؤيد ذلك على ألسنة عدد من الخبراء وقادة الفصائل.[24] أما المستوى الشعبي، فيعيش حالة من الفقر والبطالة والغلاء، وانعدام الثقة، وغياب الحريات، ولم تعد القضية الفلسطينية وثوابتها تتصدر قائمة أولوياته، بل إن همّه الآن الحصول على حاجاته المعيشية. ولا يتوقع أن يتحسن الوضع في وقت قريب، أو بشكل دراماتيكي، نظرًا لحرص الاحتلال على إبقاء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للفلسطينيين في حدها الأدنى، وعدم جدية السلطة والوسطاء للعمل على تحسين الأوضاع. وفي السياق ذاته، لا يتوقع حدوث تحسن يذكر فيما يخص الحريات والانتخابات لعدم وجود نوايا صادقة لدى رئيس السلطة وفريقه. وبالتالي، فإن البيئة الفلسطينية المحلية تواجه صعوبات كبيرة من شأنها أن تعيق محاولات التقدم في المجالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية، فضلاً عن أنها تمثل عوامل تفجير للساحة الفلسطينية في أي وقت في وجه الاحتلال الإسرائيلي والسلطة على حدّ سواء.

2. البيئة الإقليمية

أثّر الواقع الذي تشكل بعد ثورات الربيع العربي (2011) في البيئة الإقليمية الفلسطينية، فالدول التي اندلعت فيها الثورات (تونس، ليبيا، مصر، سوريا، اليمن) لا زالت واقعة تحت تأثير أزماتها الداخلية، في الوقت الذي ركزت فيه دول أخرى على دعم الأنظمة القديمة لمنع وصول الثورات إليها. وفي هذه الأجواء من الفوضى والتوجس وعدم اليقين، تفرغت "إسرائيل" لجني الثمار لصالحها، والإسهام في إعادة رسم المشهد الإقليمي بما يحقق مكاسب إستراتيجية كبرى لها. كما يؤثر في البيئة الفلسطينية الإقليمية عدد من الدول العربية والإسلامية، بنسب متفاوتة، ورؤى مختلفة، وهي تنقسم إلى مجموعتين رئيستين: الدول الداعمة لمشروع المقاومة، أو متساهلة معه، ودول أخرى تدعم خيار التسوية مع "إسرائيل". وبناء عليه، تقف هذه الدول من القضية الفلسطينية والفاعلين الرئيسيين فيها مواقف متباينة. فالمجموعة الأولى

تدعم المقاومة وفصائلها ماديًا ومعنويًا بأشكال مختلفة، في حين تقف الدول الأخرى مع فريق التسوية وتدعم مواقفه، وهو ما جعل قضية فلسطين ساحة رئيسة من ساحات التجاذب بين تلك الدول. ويشير الباحث في الصفحات الآتية إلى اللاعبين الأكثر تأثيرًا في المشهد الإقليمي الفلسطيني، بغض النظر عن الترتيب:

أ. **جامعة الدول العربية:** تعاني الجامعة العربية قدرًا كبيرًا من التناقضات، متأثرة بمصالح الدول العربية الأعضاء، حتى إن موقعها لم يعد مؤثرًا في المشهد العربي، ومع ذلك تستخدمها بعض الدول العربية الأكثر تأثيرًا في الإقليم لتحقيق مصالحها وتمرير مواقفها، خاصة تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والاحتلال الإسرائيلي. وفيما يخصّ القضية الفلسطينية، اقتصر دور الجامعة العربية على استنكار ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، ورفض مشروع الرئيس الأمريكي ترامب "صفقة القرن"، دون أن يكون لها أي دور عملي في مواجهة ذلك، وآثرت التوقف عند التنديد والاستنكار دون اتخاذ أية إجراءات عملية بحق الدول التي أعلنت تأييدها القدس عاصمة لـــ"إسرائيل".[25] وفي الوقت ذاته، تخلت الجامعة عن موقفها المعلن من رفض التطبيع مع "إسرائيل"، الذي تمثل في رفضها الطلب الفلسطيني الخاص بعقد اجتماع طارئ على خلفية اتفاقية التطبيع الإماراتي الإسرائيلي. ما يشير إلى أن الجامعة العربية لا تمتلك ما يكفي من دور أو إرادة لمعالجة المشكلات الفلسطينية، والتصدي للاحتلال الإسرائيلي وداعميه، بل إنها تشجع أو تصمت على مساعي بعض الدول لدمج "إسرائيل" في المنطقة والتعامل معها كيانًا طبيعيًا.

ب. **جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية:** تختلف مصر والأردن عن باقي الدول العربية في أنهما تملكان أطول حدود عربية مع إسرائيل (360 كم للأردن، و240 كم لمصر)، وهما صاحبتا أقدم معاهدات سلام معها، كما إنهما تسيطران على المعابر الرئيسة التي يتنقل منهما الفلسطينيون من وإلى العالم الخارجي. إضافة إلى ذلك، فإن مصر هي أكثر الدول العربية من حيث عدد السكان (نحو ربع السكان العرب)، والأردن هي الدولة التي تستضيف أكبر كتلة من اللاجئين الفلسطينيين؛ الأمر الذي يجعل للدولتين ميزة إضافية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويعطي التغيرات التي تحدث فيهما، والمواقف التي تتبنيانها أثرًا أعمق على القضية الفلسطينية.[26] كما تمرّ مصر بظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، فحجم الدين العام الخارجي للدولة في عام 2021/2020 بلغ نحو 137 مليار دولار، أما حجم الدين الإجمالي بشكل عام فقد بلغ نحو 392 مليار دولار. وتواجه تهديدًا لمياه نهر النيل، المصدر الرئيس للمياه في مصر. فضلًا عن أن مصر تستورد نسبة كبيرة من المواد الأساسية وفي مقدمتها القمح والوقود. وفي هذا السياق، يعاني المصريون من غلاء فاحش لأسعار السلع والخدمات الأساسية، فضلاً عن الانقسام الشعبي بين مؤيدين للنظام ومؤيدين للإخوان المسلمين والمعارضة. ولا زالت حالة الانقسام في المشهد السياسي الداخلي عميقة رغم سيطرة النظام على المشهد الأمني، وتطويره علاقات إقليمية ودولية

لصالحه.[27] وفيما يتعلق بدور مصر في المشهد الفلسطيني، فلا زالت تمارس دوراً محورياً رئيساً في القضية الفلسطينية بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص، خاصة فيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية، وإدارة الصراع مع الاحتلال، فضلًا عن اشتراكها معه في التحكم بكل ما يدخل إلى قطاع غزة أو يخرج منه من بضائع وأفراد، وهي تقيم علاقة مستقرة مع حركة حماس، الجهة المسيطرة في قطاع غزة.[28] أما الأردن، فيعاني ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة، حيث بلغ حجم الدَّين العام في عام 2021 أكثر من (48 مليار دولار بما يعادل 34 مليار دينار أردني)، بما يعادل نحو (85.9%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعيش حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بالجهود الأمريكية والإسرائيلية الرامية إلى إنجاز صفقة القرن. ويخشى الأردنيون أن تكون هذه الصفقة على حسابهم وتضرّ بمصالحهم. وفي الوقت نفسه، تسعى إسرائيل لنزع الإنجاز الأردني في الوصاية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس. ويمثل الأردن، كما هو الحال بالنسبة لمصر، ممراً للفلسطينيين إلى العالم.[29] ويعيش في الأردن نحو 4.29 مليون فلسطيني (معظمهم يحمل الجنسية الأردنية). موزعين على ثلاث فئات: اللاجئون من داخل الخط الأخضر (الأراضي المحتلة عام 1948)؛ والنازحون من الضفة الغربية، وأغلبهم يحمل الجنسية الأردنية، والقادمون من قطاع غزة بعد عام 1967، ولديهم جوازات سفر مؤقتة.[30] وهذا ما يجعل للأردن دوراً بالغ الأهمية في المشهد الفلسطيني السياسي والاجتماعي.

ت. سوريا ولبنان: تشترك سوريا ولبنان في الحدود مع "إسرائيل" كما هو الحال بالنسبة لمصر والأردن (79 كم للبنان، و70 كم لسوريا)، إلا إنهما تختلفان عن مصر والأردن في أنهما لا تقيمان علاقات سلام مع "إسرائيل"، وتمثلان مناطق تهديد إستراتيجي لها، بل إنهما تدعمان المقاومة، وتصنفان ضمن الدول المعادية لإسرائيل. ومن الواضح أن سوريا تعيش حالة من الصراع الداخلي وعدم الاستقرار منذ عام 2011، وتجري على أراضيها معارك طاحنة أسفرت عن تهجير (لجوء ونزوح) نحو نصف سكانها، ويتدخل في شؤونها الداخلية دول أخرى (روسيا، إيران، تركيا)، ما يفقدها قدراً كبيراً من السيادة على أراضيها، الأمر الذي أثّر على سوريا أمنيًا وسياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، وقد ساعد ذلك "إسرائيل" على شنّ هجمات متكررة عليها، تستهدف إيران وحزب الله. وقد كان يقيم في سوريا قبل أحداث 2011 نحو 600 ألف فلسطيني، يتمتعون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطن السوري، غادر نحو 250 ألفًا منهم بسبب الحرب هناك. ويعيش الباقي ظروفًا اجتماعية واقتصادية صعبة.[31] فضلاً عن ذلك؛ فإن سوريا احتضنت فصائل المقاومة الفلسطينية على مدار سنوات طويلة، ومن بينها حركتا حماس والجهاد الإسلامي. إلا إن الأحداث التي مرت بها سوريا عام 2011 دفعت حركة حماس للمغادرة، وإحداث قطيعة مع النظام. أما لبنان فلا تقل الأوضاع فيها سوءًا عن سوريا، من حيث سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، والتدخلات الدولية، وضعف الحكومات، والتناقضات

الطائفية. ومع ذلك، فإن لبنان احتضن حتى عام 2021 نحو 175 ألف لاجئ فلسطيني، بناء على تقديرات مركز الإحصاء اللبناني، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بعد أن كان عدد الفلسطينيين يقدر بنحو نصف مليون في إحصاءات سابقة.[32] فضلاً عن الدعم الذي يقدمه حزب الله لفصائل المقاومة، من حيث التعاون الأمني والعسكري، وتأمين إقامة بعض قيادات الفصائل ومقراتها في لبنان.

ث. **دول الخليج العربي**: شكّلت دول الخليج العربي مصدراً رئيسًا لدعم الشعب الفلسطيني حتى وقت قريب، خاصة فيما يتعلق بالجوانب المالية والإغاثية، فضلًا عن لعبها دورًا مهمًا في المشهد السياسي الفلسطيني. ومع ذلك، فقد شهد عاما 2020، 2021 انعطافًا حادًا في مواقف الدول الخليجية من الاحتلال، وصل إلى حد إبرام اتفاقيات تسوية مع الإمارات والبحرين (أبراهام)، ومن المتوقع أن يمتد ليشمل السعودية وغيرها. وقد صبّ التطبيع الخليجي في مصلحة إسرائيل، وشكّل ضغطًا إضافيًا على الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بالموقف من المقاومة الفلسطينية والدعم المقدم إلى الفلسطينيين رسميًا وشعبيًا. وفي هذا السياق، يروج سياسيون ومثقفون خليجيون فكرة مضللة مفادها أن للخليج ودوله وشعوبه في هذه الأوقات الحرجة دوافع حقيقية للتطبيع وإقامة علاقات مع دولة الاحتلال؛ سعيًا وراء مصالح وطنية وأمنية وتكنولوجية ملحة، وأن اندماج "إسرائيل" في المنطقة سيكون له آثار جانبية مفيدة، حتّى على الفلسطينيين أنفسهم.[33] وفي سياق موازٍ، بقيت دولة قطر على موقفها الراعي للقضية الفلسطينية، والداعم لها ماديًا وسياسيًا، فقد لعبت، ولا زالت، دورًا مهمًا في إدارة حوارات التهدئة مع الاحتلال في جولات العدوان كافة، وقدمت دعمًا سخيًا للفلسطينيين في قطاع غزة، لتغطية جزء من فاتورة الوقود الخاص بمحطة الطاقة في القطاع، وجزء من رواتب الموظفين، ودعم نحو مائة ألف عائلة فلسطينية بواقع مائة دولار شهريًا. وإضافة إلى ذلك كله، فقد تبنت دولة قطر إنشاء وتطوير مدن سكنية، وبنى تحتية قدرت بمئات الملايين من الدولارات.[34]

ج. **إيران وتركيا**: إيران وتركيا هما الدولتان المسلمتان غير العربيتين في المنطقة، وهما تحتلان موقعًا مهمًا، بوصفهما قوتين كبيرتين تؤثران في المشهد الإقليمي أمنيًا، وسياسيًا، واقتصاديًا، حيث تتمتع كل منهما بقدر كبير من عناصر القوة الشاملة، من حيث عدد السكان، والمساحة، وعدد أفراد الجيش، والترسانة العسكرية، والموارد الطبيعية، والزراعة والصناعة، وغيرها، مما يجعلهما طرفًا رئيسًا في المعادلات الإقليمية والدولية بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص.[35] وتعاني إيران حصاراً اقتصاديًا تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، بحجة اقترابها من امتلاك السلاح النووي، ورفضها الانصياع للقرارات الدولية بالخصوص. ورغم أنها عقدت مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الكبرى اتفاقًا بهذا الشأن، إلا إن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" انسحب من هذا الاتفاق من طرف واحد، وطالب بتعديله، وأعاد فرض العقوبات المشددة على إيران؛ مما عرضها لأزمات سياسية واقتصادية.[36]

وفي سياق آخر، تعلن إيران عداءها لإسرائيل، وتقيم تحالفًا مع قوى المقاومة، وتقدم لها التسهيلات المالية والعسكرية، خاصة فيما يتعلق بتدخلها المباشر في الصراع الدائر في سوريا، ودعمها لحزب الله. وفي الوقت ذاته، توصف علاقاتها مع محيطها العربي في دول الخليج بالتوتر الدائم، وهو ما يؤخذ ذريعة من تلك الدول في مساعيها لإقامة علاقات تعاون وتطبيع مع إسرائيل.[37] بالمقابل، تتحرك تركيا في خطوط تبدو كأنها متعارضة، فهي تنتمي لحلف الناتو الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وتقيم علاقات مع "إسرائيل"، يشوبها التوتر في بعض الأحيان. وفي الوقت ذاته، تقيم علاقات حسنة مع فصائل المقاومة الفلسطينية، وتقدم لها الدعم السياسي والمعنوي، وتستضيف قادتها على الأراضي التركية. وفيما يخص محيطها العربي، فعلاقاتها مع النظام السوري عدائية، وتتدخل في شمال سوريا سياسيًا وعسكريًا من خلال دعم المعارضة. وفي السياق ذاته، بدأت تسعى لتحسين علاقاتها مع مصر وبعض دول الخليج.[38]

ح. **الاحتلال الإسرائيلي**: بعد دخول الصراع مع الاحتلال عقده الثامن، وبعد جملة المحطات والمتغيرات الإستراتيجية في مفاعيل الصراع وأطرافه، وغياب الآباء المؤسسين في "إسرائيل"، يمكن القول: إن الاحتلال يتبنى إستراتيجية واضحة تجاه القضية الفلسطينية، ويرفض التعامل معها وحدةً واحدةً، بل كقطاعات منفصلة، وفي ظل انعدام أفق التسوية، يواجه الاحتلال عددًا من المهددات وجوانب الضعف:[39]

- الأزمة السياسية والشرخ الاجتماعي داخل الكيان: والذي بلغ مستويات غير مسبوقة خلال العامين (2020–2021)، ومن المتوقع أن يزداد في ظل حالة الاستقطاب والتوتر بين التيارات والكتل الاجتماعية.
- المشكلات والأزمات التي تعاني منها استعدادات جيش الاحتلال القتالية: والمتمثلة في ضعف الاستعداد والقدرة على القتال متعدد الجبهات، وأزمة الموارد البشرية، وتدني الدافعية القتالية، يضاف لذلك أزمة التمويل المرتبط بالأزمة السياسية والاقتصادية الممتدة داخل الكيان.
- تعاظم القوة العسكرية لفصائل المقاومة في قطاع غزة: حيث يرى العدو أن أي اختلال في معادلة القوة يشكل تهديدًا خطيرًا يجعله يتعامل مع غزة كمشكلة رئيسة.
- لا زالت هناك فرص عالية لانقلاب الأوضاع في الضفة: سواء من خلال انتفاضة شعبية عارمة، أو من خلال زيادة فاعلية المقاومة العسكرية، وتتمثل خطورة أي تفعيل لساحة الضفة في الاستنزاف العسكري الهائل لقوات الاحتلال الذي وصل في بعض الأوقات لاستنزاف 26 كتيبة، بما يعادل نصف قوام القوات البرية النظامية، خاصة في نابلس والخليل وشمال الضفة الغربية.
- العمق الإستراتيجي: أصبحت صواريخ المقاومة في غزة ولبنان قادرة على الوصول إلى أية نقطة في "إسرائيل"؛ الأمر الذي يهدد أمن الدولة، وينقل المعركة إلى داخل حدودها، بعد أن حرصت "إسرائيل" منذ تأسيسها على إدارة المعركة فوق أرض العدو.

- الخطر الديموغرافي: حيث يشكل العرب في الأراضي المحتلة عام 48، نحو 21% من مجموع السكان في إسرائيل، خاصة أن نسبة الخصوبة لدى النساء العربيات تفوق نظيراتها في اليهوديات بكثير.

وفي ضوء ذلك، يمكن أن يؤول المشهد الإسرائيلي إلى ما يأتي:

- سيستمر الواقع السياسي والاجتماعي المعقد داخل الكيان.
- استمرار هيمنة السياسات اليمينية على المشهد السياسي الصهيوني.
- من غير المتوقع التراجع عما حققه نتنياهو على صعيد تدمير حل الدولتين وتوظيف السلطة مقاولًا أمنيًا دون الحاجة لدفع أية استحقاقات سياسية.
- ستتعزز حالة اليأس لدى الاحتلال من تطويع حركة حماس، وستتبلور قناعات جديدة أقرب للواقعية في التعاطي معها.
- يسهم تعنت "إسرائيل" وتباطؤها في السماح للأطراف الإقليمية والدولية للإسهام في معالجة الأزمات الإنسانية في قطاع غزة، وكذلك تمريها من أية التزامات سياسية مع السلطة الفلسطينية، في احتمالية تفاقم الأوضاع وزيادة حالة التوتر في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى صدامات بين الشعب الفلسطيني وجيش الاحتلال؛ مما يصعب السيطرة عليها.

تحليل البيئة الإقليمية

تعلن كل من إيران وسوريا وحزب الله اللبناني عداءهم الصريح للاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية، ولا زالوا يواجهون حالة دائمة من الصدام معهما، فضلاً عن أن الجهات الثلاث يعانون ظروفًا اقتصادية صعبة بدرجات متفاوتة. وعلى الصعيد الخاص، تخوض إيران صراعًا سياسيًا واقتصاديًا حادّين مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتهديداً متواصلاً من طرف "إسرائيل"، وتوصف الأجواء بين "إسرائيل" وحزب الله بالتوتر والتوجس الدائمين، وتعاني سوريا من هجمات صهيونية متكررة على أراضيها. بالمقابل، تظهر إيران وحزب الله تعاطفًا مع القضية الفلسطينية، ولا يألون جهداً في إسناد المقاومة.[40] وفي سياق مختلف، تبدي مصر والسعودية والإمارات والأردن تقارباً مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية بدرجات متفاوتة. ومن الناحية الاقتصادية، تعاني مصر والأردن ظروفاً صعبة، تخشى الدولتان أن تؤدي إلى ارتدادات داخلية يصعب السيطرة عليها. في حين تتمتع السعودية والإمارات بظروف اقتصادية متميزة، ولهما تأثيرات واضحة على مواقف كل من مصر والأردن بفعل الدعم المالي الذي تقدّمانه لهما.[41] بالمقابل، تشهد العلاقات بين هذه الدول وفصائل المقاومة توترات بدرجات متفاوتة، عدا مصر التي تحرص على بقاء العلاقة معها؛ بحكم الجوار، وكون مصر تهتم بالملف الفلسطيني بشكل خاص؛ لاعتبارات إقليمية ودولية. وفي السياق ذاته، لا زالت العلاقات بين مصر والسعودية والإمارات من ناحية، وكل من تركيا وقطر من ناحية أخرى ضمن حدودها الدنيا؛ بسبب مساندة

الدولتين لثورات الربيع العربي، التي تقف منها الدول الثلاث موقفًا عدائيًا معلنًا. وفي الوقت نفسه، تحافظ قطر وتركيا على علاقات ثنائية متميزة، وتقيم كل منهما علاقات معلنة مع "إسرائيل" بدرجات متفاوتة، فيما تدعمان القضية الفلسطينية وفصائل المقاومة.[42] ويمكن القول، إن البيئة الإقليمية تعاني قدرًا كبيرًا من التجاذبات والقطبية، لأسباب متعلقة بالأوضاع الداخلية للدول وتباين مصالحها من ناحية، والتأثيرات الخارجية من ناحية أخرى. ومن المتوقع أن تبقى هذه الدول منشغلة بظروفها الخاصة، وصراعاتها البينية لفترات طويلة. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فستبقى الدول الداعمة لخيار السلام والتطبيع مع "إسرائيل" على موقفها المتجاهل للقضية، وستراوح في الدوائر الحمراء التي يقررها الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية، وليس غريبًا أن تقترب أكثر من المواقف الإسرائيلية. أما بالنسبة للدول الداعمة للمقاومة والقضية الفلسطينية، فستبقى تراوح مكانها في الأعوام القليلة القادمة، ولا يتوقع أن تتقدم مواقفها أكثر من ذلك، لوجود أولويات داخلية لديها.

3. البيئة الدولية

تتشكل البيئة الدولية الفلسطينية من جهات عدة، ولها تأثيرات متفاوتة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وسنتناول في الصفحات الآتية عرضًا لأهم تلك الجهات.

أ. **منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها:** إن حفظ السلم والأمن الدوليين، والاهتمام بتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وعدم استخدام العنف في العلاقات الدولية، هو الهدف الرئيس الذي نشأت لأجله منظمة الأمم المتحدة، وهو ما يعكس أهميتها، ومدى الحاجة إليها في الساحة الدولية. وللتعبير عن حرص الأمم المتحدة على عدم اللجوء للعنف اقترحت مجموعة من الوسائل السلمية في المادة 33 من ميثاقها: *"يجب على أطراف أي نزاع دولي إذا كان استمراره يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر، أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضات، والتحقيق، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم".*[43] وفي الوقت نفسه، أجازت للشعوب الواقعة تحت الاحتلال، في حال رفضه الجلاء، وإعاقته منحهم حقّ تقرير المصير، أن يقاوموه بجميع أشكال المقاومة، بما فيها الكفاح المسلح.[44] ويبدو أن الأمم المتحدة، والهيئات المنبثقة عنها، خاصة مجلس الأمن، لا تلتزم بما جاء في ميثاقها أو قراراتها عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية، والتصدي لجرائم الاحتلال الإسرائيلي. فلا زالت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والصادرة منذ تأسيسها، لم تنفذ بعد، سواء تلك الصادرة بخصوص وقف جميع أنواع العنف، أو التي تدين عنف الاحتلال بشكل خاص، أو تلك التي تؤكد على قيام دولتين، أو التي تؤكد على وقف المستوطنات وحماية المدنيين الفلسطينيين، أو التي تحمي التراث الثقافي والديني الفلسطيني.[45]

ب. الولايات المتحدة الأمريكية: شهد العقد الأخير تزايدًا في الجدل داخل أروقة السياسة الأمريكية حول أهمية المنطقة العربية و"الشرق الأوسط"، وهو ما أدى إلى تشكل وجهتي نظر، تؤمن الأولى أن المنطقة لا زالت تشكل أهمية إستراتيجية، وأن على الولايات المتحدة مواصلة الاهتمام بها والتواجد فيها. في حين تقلل الثانية من تلك الأهمية، وترى أن مركز تهديد الأمن القومي والمصالح الأمريكية انتقل إلى مناطق أخرى محاذية لروسيا والصين. وفي هذا السياق، لا زالت وجهة النظر الأولى هي المسيطرة على المشهد السياسي والفكري في الولايات المتحدة.[46] وفي هذا السياق، ترى الإدارة الأمريكية، في عهد الرئيس بايدن، ضرورة بناء إستراتيجية جديدة للتعامل مع المنطقة، تتكون من ثلاث مراحل: تهتم الأولى بإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة، وتركز الثانية على تخفيف التصعيد، والانتقال إلى حل المشكلات عبر التفاوض، في حين تتبنى الثالثة ضرورة إعادة الأمن للمنطقة من خلال تحويل الاتفاقات إلى نمط مؤسسي.[47] كما يجب أن نذكر هنا أن التوجهات الأمريكية الجديدة لا تعني التراجع عن تبني "إسرائيل" والتخلي عنها. فتحقيق أمن "إسرائيل" وحمايتها هو أحد ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية لدى الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ولدى جميع الحكومات الأمريكية المتعاقبة. ومن وجه آخر، من المتوقع أن ينعكس تزايد التوتر في العلاقات الأمريكية–الروسية في منطقة "الشرق الأوسط" على كثير من قضايا المنطقة، خاصة مع تنامي التقارب بين موسكو وبكين. ويمكننا النظر إلى معارضة كل من روسيا والصين انسحاب الرئيس الأمريكي السابق ترامب من الاتفاق النووي مع إيران في هذا الإطار، ولعل أهم ما يلاحظ أن الصين أصبحت أكبر مستثمر في المنطقة منذ عام 2016، وأن روسيا انخرطت دبلوماسيًا مع جميع دول المنطقة، وزادت مبيعات أسلحتها إلى مصر والعراق والسعودية وليبيا والإمارات وتركيا.[48] في هذا السياق، تعمل الولايات المتحدة على بلورة خطة عمل لاحتواء المشكلة الفلسطينية، وإدارتها على قواعد اقتصادية واجتماعية دون إطار سياسي. وقد تذهب لمقايضة الصمت الإسرائيلي على تمرير الاتفاق النووي الإيراني، بعدم ممارسة ضغوط حقيقية على الاحتلال.

تحليل البيئة الدولية

تنطوي التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية، وسياستها الخارجية، على منظورات جديدة للتفاعلات الدولية والإقليمية، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، والتي تشهد سباقًا محمومًا بين الأقطاب الدولية الرئيسة (الولايات المتحدة، روسيا، الصين)، والتي تتبنى أهدافًا فيها قدر كبير من التعارض والتصادم. ومع ذلك، فلا زالت الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الرئيس في المنطقة، وقد يمتد هذا إلى سنوات قادمة، دون أن تتمكن روسيا والصين من إحداث اختراقات تؤثر على التوازنات تأثيرًا جوهريًا.[49] وستواصل الولايات المتحدة سيطرتها على منظمة الأمم المتحدة، والمنظمات

الدولية الأخرى، وتحدث مزيداً من الاختراقات فيها، بما يخدم مصالحها من ناحية، ومصالح الاحتلال الإسرائيلي من ناحية أخرى. ليس فقط من خلال محاولة تغيير قرارات المنظمة أو توجهاتها، وإنما بمنعها من تنفيذ القرارات التي تتعارض مع مصالحها ومصالح الاحتلال، أو التأثير الحقيقي في المشهد. وفي هذا السياق، ستواصل الولايات المتحدة جهودها لدمج الاحتلال في المنطقة العربية وجعله كيانًا طبيعيًا، من خلال حلفائها في الدول العربية. وهذا بدوره سيعطي الاحتلال مساحة أكبر لمواصلة تقدمه وفرض إرادته، وتشكيل عقبة كبيرة أمام القوى الداعمة للقضية الفلسطينية.

نتائج الدراسة

1. اندلعت معركة سيف القدس في أيار/ مايو 2021 في قطاع غزة بمبادرة من المقاومة، لأسباب وطنية جامعة، تعدّت الظروف الإنسانية التي يمرّ بها القطاع، في مقدمتها الانتهاكات الإسرائيلية ضد المسجد الأقصى والمقدسيين.
2. توحّدت الساحات الفلسطينية جميعها في هذه المعركة؛ حيث تولّت المقاومة في القطاع مهمة الكفاح المسلح، في حين شارك المواطنون في الضفة الغربية، وشرقي القدس، والأراضي المحتلة عام 1948 بأشكال عدة من المقاومة الشعبية.
3. تشهد فصائل المقاومة الفلسطينية قدرًا كبيرًا من التماسك والتعاون في خدمة القضية الفلسطينية. بالمقابل، تشهد حركة فتح والسلطة الفلسطينية ضعفًا ملحوظًا دفعهما إلى مزيد من الارتباط بمصالح الاحتلال وداعميه، على حساب المصالح الوطنية الفلسطينية العليا.
4. لا زال الانقسام بين أصحاب مشروع التسوية، وأصحاب مشروع المقاومة عائقًا أمام توجه الفلسطينيين نحو قضاياهم الكبرى؛ الأمر الذي يعطي "إسرائيل" فرصًا إضافية لمزيد من التهويد، وفرض وقائع جديدة، فضلًا عن منح بعض الدول العربية ذريعةً للتطبيع مع "إسرائيل"؛ مما يزيد مشهد الصراع تعقيدًا.
5. تتجاهل الدول الداعمة للتطبيع مع "إسرائيل" واجباتها نحو القضية الفلسطينية، وتعطي أولوية للعلاقة مع "إسرائيل". في حين تراوح الدول الداعمة للمقاومة والقضية مكانها؛ لوجود أولويات داخلية لديها.
6. تنطوي توجهات الإدارة الأمريكية على منظورات جديدة للتفاعلات الدولية والإقليمية، في ظل التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، وفي مقدمتها السباق المحموم بين الأقطاب الدولية الرئيسة (الولايات المتحدة، روسيا، الصين).
7. لا زالت الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الرئيس في المنطقة، وقد يمتد هذا إلى سنوات قادمة، دون أن تتمكن روسيا والصين من إحداث اختراقات تؤثر على التوازنات تأثيرًا جوهريًا.

الهوامش

1 الباحث مقيم في قطاع غزة ومتابع للواقع الفلسطيني، والمقاومة واحدة من اهتماماته البحثية الرئيسة، وقد تابع يوميات المعركة، ساعة بساعة، منذ اندلاعها.

2 محسن صالح، ***معركة سيف القدس في الميزان***، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022، ص3.

3 موقع الإذاعة البريطانية BBC (07.05.2021)، ***الشيخ جراح: إصابة عشرات الفلسطينيين في اشتباكات في القدس***.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-57034317

4 أحمد قاسم حسين، ***كتائب القسام ومعركة سيف القدس: ممكنات الردع النسبي في حرب غير متناظرة***. ورقة إستراتيجية رقم (4). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص1.

5 صالح، ***معركة سيف القدس في الميزان***. ص8–13.

6 شبكة الهدهد، ***سيف القدس: الإنجازات والتداعيات***، 2022/5/12. https://hodhodpal.com/post/54595

7 يحيى مفرج الزهراني، ***البيئة الإستراتيجية وتحقيق "رؤية 2030"***. موقع العربية نت، 2016/5/17. https://ara.tv/v66hp

8 هاري آر يارغر، ***الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين***. ترجمة راجح محرز علي. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011، ص101، 109، 153.

9 علي الدين هلال، الدراسات الإقليمية في مراحل التحول. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2009/4/14.
https://acpss.ahram.org.eg/News/16895.aspx

10 إيناس علي و محمد عبد الإله مطر، ***أنماط البيئة الإستراتيجية ودورها في تحديد إستراتيجيات التعامل مع حالات الصراع والسلام***. مجلة العلوم السياسية. جامعة بغداد. عدد 56، 2018، ص111–138، ص115.

11 يارغر، ***الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي***، ص56.

12 مركز حوار للدراسات، ***تحليل البيئة الإستراتيجية الفلسطينية***. غزة: مركز حوار للدراسات ومجلس العلاقات الدولية غزة، سبتمبر وأكتوبر 2021، (أوراق ورشات عمل غير منشور).

13 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني "وفا"، ***فصائل منظمة التحرير***، الزيارة بتاريخ 2022/6/18.
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=cP3Swza3367302114acP3Swz

14 معاذ العامودي، ***كيف يؤثر انقسام حركة فتح على الفلسطينيين؟*** موقع نون بوست. 2021/4/12.
https://www.noonpost.com/content/40323

15 مركز حوار للدراسات، ***تحليل البيئة الإستراتيجية الفلسطينية***.

16 عماد عواد، ***قراءة في التقدير الاستراتيجي لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي***، غزة: مركز القدس، 2022، ص4.

17 أسامة أبو نحل، في أثناء لقاء ضم الباحث مع د. أسامة أبو نحل في مركز حوار للدراسات، غزة، فبراير 2022.

18 مركز حوار للدراسات، ***تحليل البيئة الإستراتيجية الفلسطينية***.

19 نورا عريقات، ***حصار غزة ليس خطأ بل غير مشروع***. مؤسسة عصام فارس للسياسات العامة، (د. ت)، ص9.

20 مركز الميزان لحقوق الإنسان، ***ورقة حقائق حول واقع الحق في السكن في قطاع غزة***، 2019/7/24، http://mezan.org/post/29022

21 الجهاز المركزي للإحصاء، ***المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية. التقرير الإحصائي السنوي 2020***. رام الله، 2021، ص21.

22 الجهاز المركزي للإحصاء، ***الطرق الالتفافية تغير جغرافية الأرض***. العدد 9256، 2021، رام الله: الحياة الجديدة.

23 نون بوست، ***هبات الفلسطينيين من يوم الأرض إلى سيف القدس***، 2022/5/15. https://www.noonpost.com/content/44120

24 مركز حوار للدراسات، ***تحليل البيئة الإستراتيجية الفلسطينية***.

25 محسن محمد صالح، ***التقرير الإستراتيجي الفلسطيني***، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021، ص285–287.

26 هشام سليم المغاري، ***محاضرات في القضية الفلسطينية***، غزة: كلية العودة الجامعية، 2020، ص53.

27 Middle East Eye (2022, April 16). *Egypt's mounting debt crisis and economic woes explained*.
https://www.middleeasteye.net/news/egypt-debt-crisis-economic-woes-explained

28 صالح، ***التقرير الإستراتيجي الفلسطيني***، ص288–292.

29 موقع الغد، ***الدين العام يرتفع إلى 34.3 مليار دينار أردني***، 2021/9/5. https://alghad.com/story/1054291

30 مركز العودة الفلسطيني، ***نسب الفلسطينيين الأعلى مقارنة بأي شعب مهجر في العالم***، 2021/1/11. https://prc.org.uk/ar/news/1044

31 المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان، ***الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في سورية قبل النزاع المسلح***، د.ت.
https://pahrw.org/portal/ar-LB؛ ووكالة معا، ***250 ألف لاجئ فلسطيني غادروا خلال الحرب الأخيرة***، 2021/11/16.
https://www.maannews.net/news/2054134.html

32 وسيم الزهيري، ***الفلسطينيون في لبنان.. تعداد يخالف التقديرات***، موقع الجزيرة نت، 2017/12/21. https://aja.me/jb2pv

33 تيسير محيسن، ***قراءة في دور دول الخليج العربي في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي***، 2020/9/4. https://hadfnews.ps/post

34 موقع الجزيرة نت، 360 مليون دولار من قطر إلى غزة، 2021/1/21. https://aja.me/jmfv4

35 هشام سليم المغاري، ***الإستراتيجية الأمنية للفاعلين الدوليين***. محاضرات غير منشورة، 2020، المحاضرة الثامنة، تركيا: أكاديمية العلاقات الدولية.

36 مركز الجزيرة، ترامب والاتفاق النووي الإيراني: تبريرات أمنية أم إستراتيجية. 2018/3/21. https://studies.aljazeera.net/en/node/4307

37 المرجع السابق.

38 المرجع السابق.

39 مركز حوار للدراسات، ***تحليل البيئة الإستراتيجية الفلسطينية***؛ أنطوان شلحت، ***فلسطينيو 48 ورهاب الديموغرافيا إسرائيليًا***، العربي الجديد، 2020/11/1. https://shorturl.at/istIo؛ أيمن الرفاتي، ***نقاط الضعف في البيئة الإستراتيجية لدولة الاحتلال***، فلسطين الآن، 2021/10/25. https://shorturl.at/bruHN.

40 الزهيري، ***الفلسطينيون في لبنان***.

41 محيسن، ***قراءة في دور دول الخليج***.

42 Middle East Eye (2022). *Egypt's mounting debt crisis*.

43 ميثاق منظمة الأمم المتحدة، المادة 33.

44 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3246(XXIX) . https://undocs.org/a/res/3246(xxix)

45 سرور طالبي، ***أهم قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالقضية الفلسطينية***. طرابلس: مركز جيل للبحث العلمي، 2022، صفحات متفرقة.

46 فراس هاشم، ***الإرادات المتصادمة: إستراتيجيات المواجهة الأمريكية الإيرانية في حلبات الاحتكاك الجيوسياسية***. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص61.

47 المرجع السابق، ص61.

48 أحمد قنديل، ***التوتر الأمريكي الروسي: دبلوماسية جديدة أم لعب بالنار***. الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2021/3/20. http://acpss.ahram.org.eg/News/17089.aspx

49 المرجع السابق.